

وحيث ان العلم بغيره فهو علم بغيره من حيث هو علم بغيره كبقية غيره
 تركه الميت في الدنيا واما الوضوء فهو موقوف الصالح الحق المسحق
 واستباح النفس من التعريف في مال الغير والاخبار الواردة في تعيين
 الخبايا على غير ما عليه كثيرة ومجملة مشهوراتها ما روى عن النبي
 عليه السلام في اول هذا الكتاب تعلموا الفرائض وعلومها الناس
 فان امر معتوض وسبق قبض هذا العلم من بعدى وفي رواية
 فانها اول قضية تنسى وفي رواية فانها نصف العلم والاصح
 هو الثالث وهذا امر دليل على انه تعلم ونقله فرض كفاية
 وانما سعى هذا العلم فرائض لانه الفرائض جمع الوضوء والفريضة
 هي سهم المقدر للوارث وهذا العلم انما يبحث عن هذا الحكم التسمية
 ذلك مناسا وانما قول نصف العلم مع انه بعض من العلوم التي لا تجرد
 تنحصر لانه للثلاثة حالين حال الحيوة وحال المات وهذا العلم
 متعلق بحال المات وغيره بحال الحيوة فباختبار تنصف المتعلق
 اعتبر نصف المتعلق ايضا قال علي وانا رحمهم الله لا افرقه
ش هذا احتراز عن قول الثالث ففي فائ التجهير والتكفيرين
 ليس قدما على الدين عنده بالامر بالعكس والميت يستتر
 بالحيث والشراب وغير ذلك هذا الصواب القديم وكيفية
 مقصود المصنف موقوف على تعيين معاني الالفاظ منها
 فتقول التركة في اللفظة ما يترك الشخص ويبقيه وفي
 الاصطلاح

الاصطلاح بانني بعد الميت من مال ما يتركه من غير
 بعينه قوله من ماله احتراز عن ما يتركه من غير
 بعينه احتراز عما يتعلق حتى الغير بعينه كالغير لسان والموصون
قوله بعينه اشارة الى انه لا يتعلق بالبعينه فانه داخل في التركة
 لانه من الدين وحق ما خوذ من حق حتى اذا ثبت فيكون
 حتى يجمعه الثالث كتب الوفا الفدوى وفي الاصطلاح
 هو الامر القابل المشتمل على الفائدة المطبوعة اما التجهير و
 التكفير فيشتمل على ستم العورة واظهار كرامة الادي واما
 قضاء الدين فيشتمل على ازالة المديون واما تنفيذ الوصايا
 فشمتمل على تنفيذ تصرف الموصي واصل النفع للموصى له
 واما قسمه التركة فشمتمل على صيانة الرجم عن الانقطاع واصل
 النفع للوارث **قوله** مرتبة الترتيب ايراد غيره عدة اشياء
 على وجه برأى فيه التقديم والتأخير وبيان في هذه الحقوق
 الاربع ان التجهير والتكفير مقدم على الوفا لانه حال الميت
 حال الجحيم التأخير اذا التأخير يوجب حقوق الفاديه بخلاف
 غيره والدين مقدم على الوصية لما روى عن النبي رضي الله عنه قال
 شهدت النبي عليه السلام قدم الدين على الوصية ولان الدين
 واجب ابتداء والوصية شرع والابتداء بالواجب اوله
 والوصية تقدم على الميراث لقوله تعالى بعد وصيته يوتى بها

195